مبنيه وقال استاذ شيخنا فان قيل المرفوع والمنصوب والمجرور من اقسام
المعرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال الضمير مرفوع قلنا
المراد ان بعض الضمائر موضوع لان يقوم مقام المرفوع وبعضها لان يقوم
مقام المنصوب وبعضها لان يقوم مقام المجرور انتهى وقال شيخ شيخنا
اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما سيواتي الاعراب ومحل الرفع بالضمة
فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل
وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في
المكان وان الاعراب وانواعه حقيقته في الاثر المتقدم فان قيل لفظ الكلمة
ذلك الاثر اتصف به لفظا او تقديرا وسمي معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر
الى ذلك الاثر محل والاجل ذلك لم يعرف الاعراب او النوع منه محلا للفظ نفسه
على سبيل التوسع في الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحال الرفع كانت
الاضافة بيانية اي مواقع هي الاعرابات ومحل هو الرفع وحيث قيل في
الضمير مرفوع الاسناد فيه حقيقي اذ المرفوع ثابته له حقيقة اذ الرفع
محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيقي
الاسناد ايضا وحيث قيل عطف على محله كذا فيه تسامح اي عطف على
كذا باعتبار محله فتدبره انتهى **قوله** او يضارع مبدوء بتاء خطاب
الواحد كتقوم او يضارع مبدوء بالهمزة كل قوم او بالنون كنقوم مرادا
بالهمزة همزة المتكلم وطلبها لان المضارع لا يبدا بهمزة الا بها وكذا قوله
او بالنون وانما استتر الضمير في افعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل
لان افعل يشعر بان فاعله انا ونفعل يشعر بان فاعله نحن لان همزه بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاج الى ضمير
بارز واما نفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايب لكنهم لم يبرزوا
ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضمير هنا
ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال بالبا في تضربين يضربهما
بل حرف تانيث كما قبل في هذا والضمير لازم الاستتار وانه استكثر الحكم

يكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمها حكم تفعل للمخاطب لان الامر
والنهي ماخوذان من المضارع كما حكي في قسم الافعال وما يظهر لخواكن
انت وزوجك الجنة تاكيد المستتر لان فاعل يدليل انك لا تقول انا افعل
الان ولا تفعل الا انت كما قاله الرضي وبعبارة اخرى انما كان الاستتار واجبا
في هذه الامثلة لان معه ما يرشد الى الضمير فكان الضمير بارز لان الاتيان
بالبارز الظاهر للدلالة على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم
مثلا تبين ان الضمير فكانه بارز وخرج المبدو بالبا التحتية والمبدوبة
المثنية كهند تخرج فانه يستتر فيه جوازا وخرج ايضا المبدو بتا الخطاب
الواحدة والمثنى والجمع فانه بارز ولا يستتر **قوله** او يفعل استثنا
الخ انما وجب الاستتار في فعل الاستثنا لانهم ارادوا بالجرد المستثنى
على وتيرة واحدة وهو كونه مذكورا بعد اداة الاستثنا من غير فاصل وهو
لا يتاتى اذا كانت الاداة فعلا الا باستتار الضمير فلذلك وجبوا استتاره
وقال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى
اداة الاستثنا التي هي اصلا فيه وهي الاضحى انه لا يظهر بعدها سوى اسم
واحد فلذلك بعد ما جرى مجراها انتهى **قوله** او بافعل في النفي لم يضفه
لحاكاة هيله ما كني به عنه **قوله** او فعل التفضيل قال شيخ شيخنا
سياتي في باب ان رفعه للظاهر قليل وان رفعه له في مسئلة الكحل كثير فتوقف
عنا نظر انتهى وقد يقال لا يرد على هذا مسئلة الكحل لانها مسئلة واحدة مخصوصة
خارجة عن القياس **قوله** او باسم فعل غير ماض كاوه وتراك غير نحو
وانما قيد بذلك لان اسم الفعل الماضي يرفع الظاهر نحو فيهيهات هيهات العقيق
ومن به وحينيذ فلا يكون المستتر فيه مستترا على سبيل الوجوب لانه قد جعل
خلفه ظاهر قال الرضي استتر في اسم الفعل والصفات لان اقتضاها للفاعل
كمشابهة الفعل قال الخفيف وكذا ان علم نعم وبيس اذا كان ضميرا
والمرفوع بصفة جاريه على صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه وكذا الفعل